العلاقة بين آيات الأحكام والأخلاق في القرآن الكريم تأكيداً على وجهة نظر العلامة الطباطبائي

الدكتور سيد حسين ال طاها
أستاذ مساعد، جامعة شهيد چمران، أهواز، الأهواز، إيران
shaltaha@scu.as.ir
الدكتور سيد محمد حسن ملائكه پور شوشتري
أستاذ مساعد، جامعة شهيد چمران أهواز، الأهواز، إيران
mailto: h.malaekehpour@scu.ac.ir
الباحث محسن بانشي (الكاتب المسؤول)
طالب دكتوراه فرع الفقه والحقوق الإسلامية، جامعة أمير المؤمنين الأهواز، إيران
Mohsen.baneshi45@yahoo.com

The relation between the verses of the Ayat al-Ahkam and ethics in the Qur'an with emphasis on the of Allameh Tabatabai's view

Dr. Sayed Hussain Ale Taha
Assistant Professor , Faculty member of Shahid Chamran University of Ahvaz , Ahvaz , Iran
Dr. Sayed Mohammad Hassan Malaa'ekehpour Shushtari
Assistant Professor , Department of Private Law , Faculty of Law and Political Science , Shahid Chamran University of Ahvaz, Ahvaz , Iran
Mohsen Baneshi
Ph.D. student in Islamic Jurisprudence and Law at Amir Al-Momenin University of Ahvaz , Iran

الملخص:-

إن علـم الفقـه كمصـدر رئيسـي لقواعـد الشـريعة، يسـتخدم علـى نطـاق واسـع في حيـاة المسـلمين وكـان لـه الأثـر الكـبير علـى سـلوكهم الفردي والاجتماعي. تعتبر آيات القرآن الكريم مـن المصـادر الفقهيـة الرئيسـة. ومـن وجهـة نظـر العلامـة الطباطبـائي تعتـبر جميـع تعـاليم القـرآن الكريم كوحدة كاملة، وتوجد علاقة وثيقة بين جميـع أجزائهـا، بمـا في ذلـك الأحكـام الفقهيـة والقضـايا الأخلاقيـة. لـذلك، مـن الواضـح أن أي من الأحكام الفقهية في المجال الفردي والاجتماعي يجب أن يتم استخلاصها بمنهج أخلاقي وبطريقة واقعية وإتاحتها للموجودين، أي يجب استخدام القـيم الأخلاقيـة و التربويـة كأسـاس للقواعـد الفقهية وبهذا ستجعل حياة المسلمين أكثر نشاطاً وسـتنجح في تحقيـق هـدفها، وهـو ضـمان سـعادة الفـرد والمجتمـع. فمـن أجـل تحقيـق هـذا الهـدف، يبـدو مـن المهـم مراعـاة "الأخـلاق" في عمليـة الاجتهاد واستخراج الأحكام الشرعية إلى جانب معايير أخرى. وعلى هذا الأساس يرى العلامة طباطبـائي أن جميـع التعـاليم العمليـة للشـريعة الإسلامية تقوم على أخلاق فاضلة تسهل تحقيق السـعادة البشـرية المنشـودة للإسـلام. لـذلك، إذا صـدر في سـياق الاجتهـاد أحكـام تتعـارض مـع الأخلاق، فلا يمكن أن تنسب هذه الأحكام إلى الله سبحانه و تعالى والقرآن الكريم، مع أن هذه الأحكام تعتمد على ظاهر آيات القرآن الكريم أو الروايات المتواترة.

الكلمات المفتاحية: القرآن، الأخلاق، آيات الأحكام، الفقه الإسلامي، العلامة الطباطبائي.

Abstract:-

The knowledge of jurisprudence, as the main reference of the shari'a rules, is widely used in Muslim life and has a major impact on their individual and social behavior. The ayat al-ahkam of the Qur'an is one of the main references of jurisprudence knowledge. In the point of Allameh Tabatabai's view, all of the Qur'an's teachings are considered as a whole and there is a close relationship between all of its components, including rules of jurisprudence and ethics. Therefore, it is obvious that if jurisprudential rulings in the individual and social spheres are extracted with a moral and realistic approach and given to the obliges, that is, to use moral values and educational propositions as a basis for jurisprudential rules, it will be more successful in achieving its goal, which is ensuring the well-being of the individual and the society.

In order to achieve such an objective, it seems important to consider "ethics" in the process of ijtihad as well as extract the rules of jurisprudence along with other criteria. Accordingly, Allameh Tabatabai believes that all of the practical studies of Islamic sharīʿat are based on a virtuous ethic that facilitates the attainment of the desired happiness of Islam for human beings. Consequently, if in the process of jurisprudential ijtihad, the produced rulings are in contradiction with morality, such rulings cannot be attributed to the Qur'an and God, even if such an interpretation is apparently documented in the verses of the Qur'an or authentic narrations.

Key words: the Qur'an, ethics, verses of rulings, Islamic jurisprudence, Allama Tabatabaei.

المقدمة:ـ

تعد العلاقة بين الأخلاق وآيات الأحكام من أهم الموضوعات في القرآن الكريم. والحقيقة أن تعاليم القرآن الكريم، بما في ذلك المعتقدات والقضايا الأخلاقية وقواعده العملية، ترتبط ارتباطاً وثيقاً مع بعضها البعض. فجميع هذه العلوم كمكونات منسجمة تشكل وحدة كاملة تحت عنوان ((معارف القرآن)) وتسعى وراء السعادة والكمال الأبدي للإنسان، أي التقرّب من الله. لذلك، فإن النظرة الأحادية الجانب والانعزالية لكل من هذه المكونات لا توفر تفسيراً واقعياً لتعاليم الإسلام فحسب بل في الواقع لن يصل الإنسان إلى السعادة الحقيقية التي هي غاية القرآن الكريم. ولسوء الحظ، لم يألوا لهذه الذه القضيّة اهتماماً تامّاً طوال تاريخ الحياة العلمية للمسلمين. وكانت نتيجته في قسم الأحكام ظهور مجموعة من الأحكام والفتاوى الجافة التي لا روح لها والتي تزعج روح الإنسان الرقيقة وتؤدي بعقل المسلم الباحث الفضولي إلى وادي الحيرة واللا مكان. إن تاريخ المفكرين المسلمين في هذا المجال حافل بالمواجهات والتهديدات والتكفير وحتى القتل والمشنقة والرفض والنفي لأتباع العلوم الدينية للمذاهب المختلفة. (الطباطبائي، ١٣٧٤، ج٥، ص٤٢٥ و ٤٥٧). ومن الواضح أن جزءاً كبيراً على الأقل من هذه الإختلافات والجو المغبر يتأثر بنفس النظرة أحادية الجانب للتعاليم الإسلامية وعدم فهم العلاقة بينها، وربما يكون السبيل الوحيد للهروب من هذا الضرر هو اتّخاذ النظرة الشاملة للدين واستخدام الحكمة الجماعية في تفسير النصوص الدينية. (نفس المصدر، ج٥، ص٤٦٠).

وفي هذا المجال يرى العلامة الطباطبائي كخبير في أصول الفقه (جوادي آملي، ١٣٧٤، مقدمه ترجمه تفسير الميزان، ج١، ص٢١) والفلسفة والتصوف والأخلاق وكمفسّر صاحب الفكرة، أنّ استمرارية تعاليم القرآن الكريم كلها، ولا سيما آيات الأحكام والأخلاقه، لها الأهمية الخاصة في تفسير الميزان. (نفس المصدر، ص٢٢) ومن الواضح أن وجهة نظر هذه الشخصية العلمية في قضيّة العلاقة بين الفقه والأخلاق والنتيجة التي يستخلصها منها، يمكن أن تكون أقرب إلى غاية الدين.

يحاول هذا البحث أن يقوم بشرح هذه العلاقة في القرآن الكريم بالتأكيد على منهج العلامة الطباطبائي، والذي يتبعه أسلوب المكتبة والبحث في النصوص الفقهية وخاصة

تفسير الميزان.

معنى مفردتي الفقه والأخلاق:

قد استخدمت لفظة ((الفقه)) ومشتقاتها وخاصة ((التفقه)) في القرآن الكريم (النساء/٧٨، الأعراف/١٧٩، هود/٩١، التوبة/١٢٢، المنافقون/٧ و...) وفي الكثير من الأحاديث. فعلماء اللغة (راغب الأصفهاني، ١٤١٢ق، ص٦٤٢ و مجمع البحرين، ج٦، ص٦٥٥ و خليل بن احمد، ١٤٠١ه، ج٣، ص٣٧٠.) قد اعتبروا الفقه على أنه بمعني ((الفهم)). ولكن يبدو أن هذا ((الفهم)) يدلّ على الفهم المطلق، بينما يطلق على ((الفقه)) بأنّه الفهم العميق. (مطهري، ١٣٧٦، ج١٦، ص٤٦). والفقه في نصطلح الفقهاء هو عبارة عن العلم بالأحكام الشرعية الفرعيّة من خلال أدلّته التفصيلية. (هاشمي شاهرودي، ١٣٨٢، ج٥، ص٧٢٣).

بينما يرى العلامة الطباطبائي أنّ المقصود من التفقّه في الدين هو هذه الآية ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ﴾ (التوبة/١٢٢)، فهو فهم جميع تعاليم الدين من أصوله وفروعه ولا يختص بالأحكام العملية التي أصبحت فيها كلمة الفقه مصطلحاً لها في الوقت الحاضر. (الطباطبائي، ١٣٧٤، ج٩، صص٥٥٠ و ٥٦٦).

إنّ الأخلاق (الراغب الأصفهاني، ١٤١٢ق، ص٢٩٧) أيضاً جمع الخُلق. إنّ لفظ ((خَلق)) و((خُلق)) من جذور واحدة ومتماثلان في جذورها، مع هذا الإختلاف أن الخلق يختصّ بالجسم، وأشكال ومظهر جسم الإنسان الذي يرى بالعين وعادة ما يتشكل في رحم الأم. لكن الشخصية تختصّ بالقوى والصفات والخصائص التي ترتبط بروح الإنسان وميوله الروحية وهي في يد الإنسان ويمكن فهمها ببصيرة. كما جاء في الآية الكريمة ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ (القلم/٤) التي تتكلّم عن النبي i . لذلك يرتبط ((الخَلق)) بالشخص و((الخُلق)) مرتبط بالشخصية البشرية. (مطهري، ١٣٧٦، ج٢٥، صص٥٦ و ٥٧).

وبمعنى آخر، فإنّ كل نزعة وخاصية التي تعتبر إلزاماً جبرياً وتكوينياً لوجود البشر ليس لها قيمة ولا توضع في مجال الأخلاق، ولكن الأمور التي تلعب فيها الإرادة والاختيار دوراً فإنّها تقع في مجال الأخلاق، ومع ذلك إنّ توجيه وتحديد الأمثلة والتأثيرات والتعقيدات

وسلوك البشر بخصائصه التنموية قد يمكن أن يضع هذه الأمور أيضاً في مجال الأخلاق، لأن هذه الأمور تدخل في نطاق الاختيار البشري. (مصباح، ١٣٩١، ج٢، صص١٣٤ و ١٣٥).

ومع ذلك، فقد ثبت في عصرنا الراهن علمياً أن بعض الصفات والسمات البشرية الحسنة منها والرذيلة يمكن توريثها، أو يمكن للشخص أن يجعل تغييرات طفيفة في جسمه من خلال الجراحة، وربما في المستقبل قد تكثر هذه العمليّات.

على أي حال، فإن معنى الأخلاق ومفهومها واضح للجميع تقريباً، لكنها تعتبر من أصعب المفردات عند تعريفها، ولا يتفق الخبراء على معناها. (مطهري، ١٣٧٦، ج٢٢، ص٢٨٨). يعود أصل هذا الاختلاف أيضاً إلى اختلاف وجهات النظر والآراء في المدارس المادية والإلهية. (نفس المصدر، ص٢٨٩).

إنّ الأخلاق التي تتكون من مجموعة من السمات والصفات والخصائص المكتسبة التي يقبلها البشر كمبادئ أخلاقية، تعتبر أمراً ثابتاً ومطلقاً وشاملاً وأبدياً. لكن السلوك الأخلاقي للشخص والذي يتكون من تطبيق تلك الصفات والخصائص في الخارج، قد يكون مختلفاً حسب الظروف المختلفة. (نفس المصدر، صص٦١٨ و ٦١٩). ولكن هناك خلاف شديد بين مفكري الأخلاق وعلماء النفس فيما يتعلق بكيفية السلوك الأخلاقي وميزاته، والمعايير التي يمتلكها، والخصائص التي يمكن تمييزه عن السلوك غير الأخلاقي. ومع ذلك، فإن إحدى الخصائص التي يختصّ بها السلوك الأخلاقي أنه يتطلب الثناء والشكر والثناء. أي أن كل من يرى هذا السلوك أو يسمعه يحترم هذا العمل كما يحترم تلك السمة التي هي المبدأ لهذا السلوك والفكر المرتبط بهذا السلوك، ويقومون بتقديم الإحترام له. (نفس المصدر، ص٢٩١).

فمن وجهة النظر الدينية، تنقسم التعاليم الإسلامية عادة إلى ثلاثة أجزاء:

أولاً: القضايا والموضوعات التي ترتبط بالمعتقدات الدينية التي يجب أن يؤمن بها الشخص، أي مبادئ المعتقدات التي يتم دراستها ومعالجتها في علم الكلام.

ثانياً: الأوامر التي تنص على واجبات الإنسان من حيث الفضائل والرذائل الروحية والأخلاقية، أي الأخلاق التي يتمّ دراستها في علم الأخلاق.

ثالثاً: أفعال الإنسان الخارجية وسلوكه، أي الأحكام التي يتمّ معالجتها في علم الفقه.

فمن وجهة نظر واحدة، تعتبر هذه القضايا الثلاثة منفصلة عن بعضها البعض، فإنّ المعتقدات ترتبط بالعقل والفكر البشري، والأخلاق ترتبط بالروح والخصائص والعادات النفسية، والأحكام أيضاً ترتبط بأعضاء الكائن البشري وأجزاءه. (نفس المصدر، ج٢٣، ص٣٣). ولكن الحقيقة هي أن كل هذه القضايا يشار إليها تحت عنوان واحد وهو "الإيمان" الذي لايشاهد بين هذه التعاليم الثلاثة وبين مكونات كل منها أي تعارض ونقيض، بل يوجد بينها وبين مكوّناتها كمال الانسجام والتضامن والوئام.

يعتقد خبراء علم الأخلاق أن جذور جميع سمات الإنسان وسلوكه تنتهي إلى قوى عامة ثلاثة موجودة في الإنسان. وهي قوة الشهوة التي تتمثل وظيفتها في اكتساب الفوائد للبشر. والأخري قوة الغضب، وهي تدفع الأضرار من حياة المرء وعرضه وثروته وممتلكاته، وقوة النطقية الفكرية التي تتولّي وظيفة التصوّر والتصديق الفكري كتأليف القياس وإقامة الحجة وغير ذلك. (الطباطبائي، ١٣٧٤، ج١، ص٥٥٨).

ولما كانت ذات الانسان كالمؤلفة المركبة من هذه القوى الثلاث التي باتحادها وحصول الوحدة التركيبية منها يصدر أفعال خاصة نوعية، ويبلغ الانسان سعادتة التي من أجلها جعل هذا التركيب (نفس المصدر، ص٥٥٩). وحد الإعتدال في هذه القوي الثلاث قد يؤدّي إلى الفضائل كالعفّة، والشجاعة والحكمة في الإنسان وتحصل في النفس من اجتماع هذه الملكات ملكة رابعة هي كالمزاج من الممتزج، وهي التي تسمى عدال، وهي إعطاء كل ذي حق من القوي حقة، ووضعه في موضعه الذي ينبغي له، والجانبان فيها الظلم والانظلام. (نفس المصدر، صص٥٥٩ و ٥٦٠).

من وجهة نظر العلامة الطباطبائي إنّ علم الأخلاق هو عبارة عن فن يناقش خصائص الإنسان التي ترتبط بقدراته النباتية والحيوانية والبشرية، بهدف تمييز فضائل تلك الخصائص عن رذائلها، حتى يتّضح الأمر أنّ أي من خصائص الإنسان صالحة وأي منها تعتبر فضيلة ومصدر الكمال حتى يتحلّي المرء بها، وأي من هذه الخصائص تعتبر رذيلة ومصدراً للعيوب حيث يجب أن ينأى المرء نفسه عنها ونتيجة لذلك، يقوم بالأعمال الصالحة التي تتطلبها الفضائل الباطنية. وأخيراً، فهي من ناحية تهدف إلى جذب المديح والثناء من المجتمع بأسره،

ومن ناحية أخرى تشمل قمّة السعادة العلمية والعملية للإنسان. (نفس المصدر، ص٥٥٨).

على أي حال، فإن الأخلاق أو تلك الأوامر التي تؤكد على واجب الإنسان من حيث الفضائل والرذائل الروحية والأخلاقية، تعتبر جزءاً مهمّاً من تعاليم دين الإسلام الذي يقترح لإسعاد البشرية، ويشمل نطاقه كل الأعمال البشرية. (نفس المصدر، ص٩٥).

فمن منظور دين الإسلام، إن معيار تفوق أتباع الشرائع الإلهية هو مدى اعتقادهم بالشرائع وممارستهم لها والتحلّي بالتعاليم الأخلاقية لتلك الشرائع. لذلك فإن الذي يعتقد بالتوحيد التام الخالص من أهل الشريعة الماضية يعلو على من هو من أهل الشريعة الإسلامية التي هي أكمل الشرائع وأشملها ولكنّه لم يصل إلى ذلك المستوى من التوحيد والإخلاص. (نفس المصدر، ص٥٨).

العلاقة بين التوحيد، والأحكام الفقهية والأخلاق:

صحيح أن الإسلام هو دين التوحيد، ولا يرى أي خلل في التوحيد النظري أو التوحيد العملي. فإنّ الأفكار والسلوكيات والأفعال الإسلامية تبدأ بالله وتنتهي بالله. (مطهري، ١٣٧٦، ج٢، ص٢٤٩) لذلك فمن الطبيعي أن جميع الطرق في الإسلام، بما في ذلك الأخلاق والأحكام، تتدفّق من التوحيد وتنتهي بالتوحيد. (نفس المصدر، ص٢٥٠).

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ السمة الأساسية للإسلام كدين شامل للحياة الإنسانية السعيدة هو أن جميع تعاليمه بما في ذلك المبادئ الأخلاقية (الطباطبائي، ١٣٧٤، ج١، ص٩٨ و ج٤، ص١٧٢ و ج٥، صص٢٧ و ٢٨) وأحكامه (نفس المصدر، ج١٨، ص٤٨) تقوم على أساس الفطرة ومبدأ التوحيد. لذلك فإن أساس وصحة جميع مفاهيم الدين الإسلامي هو التوحيد ومعرفة الله سبحانه وتعالى، والمفاهيم الأخلاقية مثل: الحق، والعدل، والكرامة، والشرف، والعفة، والأمانة، والإحسان، والسلام، والتضحية، والتعايش، والتقوى، والروحانية، والصدق. فجميعها مفردات ذات مغزى مبنية على منطق التوحيد، وبالتالي فإنّ الأخلاق دون التوحيد، بالطبع إذا كان من الممكن أن نتخيله، فهي كالأوراق النقدية بدون تغطية مالية، وليس لها قيمة اقتصادية. (مطهري، ١٣٧٦، ج٢٢، ص٥١٦).

الحقيقة هي أن الأخلاق باعتبارها رأس مال عظيم للحياة، لا يمكن أن يكون لها أساس صحيح ومستقر دون الاعتماد على الإيمان والتوحيد، لأن المفاهيم الأخلاقية هي

تلك الأمور التي تسمى الفضيلة الإنسانية والقيم البشرية، وهي تتعارض مع مبدأ النفعية، والالتزام بكل من تلك المفاهيم يتطلب تحمل نوع من الحرمان المادي، وبالتالي يجب أن يكون لدى الشخص سبب حتى يخضع لقبول الحرمان، ويتمّ الأمر هذا عندما لا يعتبر الحرمان حرماناً أو على الأقل يُعوّض عنه. ويصبح هذا الأمر المهم ممكناً عندما يدرك الإنسان قيمة الروحانية ويذوق متعتها. من الواضح أن هذه الميزة لا يمكن تحقيقها للبشر إلا في ضوء الإيمان بالله، وبالتالي فإن أساس أيّ فكر روحي هو الإيمان بالله. ويعتبر هذا هو الحد الأدنى من تأثير الإيمان بالله الحكيم، وهو أن المؤمن على يقين من أن حسن خلقه وحسناته لن تضيع عند الله. ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (التوبة/١٢٠)، وبالتالي، فهو يعتبر أي نوع من هذا الحرمان نوعاً من إعادة التدوير والاستثمار. (مطهري، ١٣٧٦، ج٢٣، صص٧٦١ و ٧٦٢ و ٧٦٣).

قد يختلف الفقه والقضايا القانونية عن الأخلاق في بعض الحالات كالضمان التنفيذي والنية، وما إلى ذلك. ولكن من وجهة نظر العامة، فهي مرتبطة معاً في كثير من الحالات. (مصباح، ١٣٩١، ج٣، ص٦٤ و ٦٥).

ومع ذلك، في وجهة نظر العلامة الطباطبائي إنّ ((المصالح والرذائب النفس الأمريّة)) تعتبر من المبادئ الأساسية لأحكام الدين الإسلامي التي تتطلب احترام هذه المعايير من قبل المسلمين، ومحاولتهم لتحقيقها. وفي مرحلة الاجتهاد واستنباط الأحكام أو في مرحلة العمل بها، لا ينبغي تجاهلها بمبررات كاذبة. (الطباطبائي، ١٣٧٤ ج٥، ص٨٥).

لذلك أولاً؛ إنّ الاسم واللقب ليسا مهمين في التعاليم الإسلامية والأحكام الدينية، لكن يعتبر محتوى الأحكام ومعاييرها أمراً مهمّاً. والقرآن الكريم في آيات عديدة (البقرة/٦٢ و النساء/١٢٤ - ١٢٢) إنما يرتب الأثر على حقيقة الإسلام دون اسمه ويكلف الناس من العمل ما فيه شيء من روحه لا ما هو صورته (الطباطبائي، ١٣٧٤، ج٥، ص٨٦). لأن الدين إنما هو حقيقة لا اسم، ويتمتع الناس بفوائده عندما يلبسون الدين حقًا ويتسمون بالتدين. لذلك، فإن مجرد تسمية أنفسهم بالمسلمين لا يكسبهم هذه الفوائد. (نفس المصدر، ص١١٢). وعلي هذا الأساس فإن القرآن الكريم ليس كتاب النظرية والفرض، وليس كتاب التقليد الأعمى، بل هو كتاب العلم والعمل. (نفس المصدر، ج٤، ص٢٦). وبالتالي، فإن

الإيمان بمعنى مجرد الإيمان لا جدوى منه، لأنه بغض النظر عن مدى إيمان الإنسان بحقيقة الآيات والقوانين الإلهية، عندما لا تكون هناك طاعة وخضوع، فإنه ينكر عملياً حقيقة تلك الآيات. (نفس المصدر، ج٨، صص٣٦٣ و ٣٦٤).

ثانياً، ويدرك هذا من الكتاب والسنة، أن بخلاف ظواهر الشريعة، هناك تحت ظواهر الشريعة حقائق هي باطنها، والطريقة الوحيدة للوصول إلى تلك الحقائق هي العمل بالمظاهر. (نفس المصدر، ج٥، صص٤٥٩ و ٤٦٠).

ثالثاً؛ صحيح أن التعاليم الإسلامية بما في ذلك الأخلاق والأحكام، لها بعض الجوانب الفردية وبعض الجوانب الاجتماعية. لكن في الوقت نفسه، كلها متناسقة ومشتركة في الهدف والنتيجة، ويجب على المسلم أن يمتلك جميعها للوصول إلى هذا الهدف. لذلك فكما أن المسلم يجب أن يكون لديه إيمان وعقيدة صحيحة، فينبغي أن يتحلّي بأخلاق إسلامية صحيحة وأن يلتزم ويطبق قواعد الفقه الفردية والاجتماعية الصحيحة، لأن الله سبحانه وتعالى عندما بيّن الأحكام ليس للأمر والنهي فحسب، بل كان الغرض توفير المنافع العامة وإكمال سعادة الحياة البشرية. ولذلك فقد جمع القرآن الكريم بين تعليماته العملية والتعليمات الأخلاقية من أجل تربية النفس البشرية وتزكية روحه، وإضفاء نقاء جديد على التعاليم السماوية المتعالية، كالتوحيد والولاية وغيرها من المعتقدات النقية. لذلك فمن يرضى بظاهر الأحكام في دينه ولا يتبع غير ذلك فقد استهزأ بآيات الله. (نفس المصدر، ج٢، صص٣٥٥ و ٣٥٦).

رابعاً؛ من الواضح في منهج القرآن أن الأحكام الفقهية مختلطة بالقضايا الأخلاقية (نفس المصدر، ص ٣٥٢) وروح التوحيد والتقوى والطهارة تسري كشريط السبحة في جميع الأحكام والنتائج والأصول والفروع. (نفس المصدر، ج١، ص٩٥) فإنّ آيات القرآن الكريم (البقرة/١٩٣ و ٢٣٢ والعنكبوت/٤٥) فيما يعلم من شرائع الدين يشفع الحكم الذي يبينه بفضائل أخلاقية وخصال حميدة تستيقظ بتذكرها في الإنسان غريزة تقواه، فيقوى على فهم الحكم وفقهه. وكذلك القرآن يبطل طريق التذكر الذي فيه إبطال السلوك العلمي الفكري وعزل منطق الفطرة وكذلك يحظر على الناس التفكر من غير مصاحبة تقوى الله سبحانه لأنّ لا جدوى فيه. (الطباطبائي، ١٣٧٤، ج٥، ص٥١٣).

وخامساً؛ الحديث المتواتر للنبي i الذي يقول: ((إِنَّمَا بُعِثْتُ لِأُتَمِّمَ مَكارِمَ الْأَخْلَاقِ)). وقد ذكر في المصادر الشيعية الموثوقة (الطبرسي، ١٣٧٧، ج٤، صص ٣٣٥ و ٦١١) ومصادر أهل السنّة باختلاف طفيف في الألفاظ (سيد بن قطب، ١٤١٢ه، ج٦، ص٣٦٥٧) يشير هذا الحديث إلى المكانة الخاصة للأخلاق وأهميتها في جميع معارف الدين، بما في ذلك الأحكام الفقهية.

إنّ النتيجة الواضحة للنقاط الآنفة الذكر كما يلي: الأولى تتضح العلاقة بين الأخلاق والأحكام والعلاقة القوية بينهما، وتعتبر هذان الجزءان من التعاليم القرآنية وجهان لعملة واحدة، ومن منظور القرآن والسنة لا فرق بينهما. وثانيا؛ في الاجتهاد واستنباط الأحكام لا يمكن الوصول إلى حكم أو فتوى تتنافى مع الأخلاق وتتعارض مع ظهور الآيات والأحاديث. لأنّ القرآن الكريم (محمد/٢٤ والنساء/٨٣.) يلوم الذين ينظرون إلى ظاهر آياته ولا يفكرون فيها، ويدين من يهتمّ بكل خبر وحديث ورواية ولا يستدل عليها. (محقق داماد، ١٤٠٠، ص٢).

وبأي حال، فإن ضرورة وضع الأخلاق في سلسلة أسباب الأحكام وترتيب الأحكام على أساس الأخلاق تتضاعف عندما تتجاوز الأحكام الجانب الفردي وتكسب الجانب الإجتماعي. لأنه صحيح أن الفرد هو أساس المجتمع ولكن من الصحيح أيضاً أن كمال الإنسان وحصول السعادة التي يسعى إليها لا يمكن تحقيقهما إلا في ظل المجتمع والتعاون مع سائر أفراد المجتمع. (الطباطبائي، ١٣٧٤، ج٤، صص٢١٠و ٢١١). وبالتالي، فإن هذه المعرفة والفهم تبدو من الضرورة حتى يضطر الناس إلى طاعة تقاليدها وقوانينها التي تحمي حقوق الأفراد. بالطبع، من الواضح أن القوانين تصبح نافذة عندما تعاقب القوانين العليا المجرمين وتشجع العاملين بالقانون وتحفزهم. ومن ناحية أخرى، فإن السيادة والسلطة ضروريان للحكم على جميع الناس بالعدل، وبخلاف ذلك، ستعمّ القوانين غير المثمرة والانتهاكات والتعديات جميع المجتمع. (نفس المصدر، ص٢١١). وتتضاعف هذه المصيبة عندما لا يكون القائمون بإنفاذ القانون أو الشخص الحاكم لا يلتزمون بالقانون فتكون عواقبه ضارة ويصبح نطاقها أوسع فيشمل المجتمع والناس.

إنها هي المأساة أنّ التواريخ المحفوظة مملوءة من قصص الجبابرة والطواغيت وتحكماتهم الجائرة على الناس، وهو ذا نصب أعيننا في أكثر أقطار الأرض. وأقرب من

الرجوع إلى التاريخ، هو النظر إلى الوضع الراهن للعالم المعاصر، وهو نفس الظروف في معظم أنحاء العالم. (نفس المصدر، ج١١، ص٢١١). وهنا تظهر ضرورة الاجتهاد واستخراج الأحكام وصياغة القوانين الاجتماعية المبنية على الفضائل الأخلاقية.

لذلك، مهما كان تعريفنا للمعتقدات والأخلاق والأحكام كمجموعة من تعاليم الدين الإسلامي، فلا ينبغي أن نتخيل أنّ هذه التعاليم كجزر منفصلة بعضها عن بعض. إن مثل هذه النظرة إلى تعاليم الدين الإسلامي لا تكتفي بشرح حقيقة المعتقدات والأخلاق وقواعد الدين الإسلامي، ولا تقود الرجل المسلم إلى أهداف وغايات هذه التعاليم بل كما ذكرنا، لن تتفق أيضاً مع منهجيّة القرآن الكريم وسيرة النبي i ، لأنه في منهجية القرآن الكريم لا يتم تقديم هذه التعاليم بشكل منفصل. إن الإمعان في الآيات الأولى من القرآن الكريم مع آخر آيات النزول تدل على حقيقة أن المضمون العام لكل منها يدلّ على نقاط الإيمان والأخلاق والأحكام ولا توجد أيّ فجوة بينها.

كما تؤكد سيرة النبي i في تعليم الكتاب على هذه المنهجية للقرآن الكريم. في أي كتاب من كتب السيرة أو الكتب التاريخية الموثوق بها قد ورد أن النبي i قدم التعاليم الإسلامية للمسلمين بشكل مجزأة، أي كان في يوم يعلّم التعاليم الدينية، وفي اليوم الآخر القواعد وفي اليوم الثالث يعلمّ الأخلاق؟

هذه هي الحقيقة المرة عبر التاريخ أنه بغض النظر عن مدى وضع القوانين والتقاليد الاجتماعية على أساس العدالة ومدي صرامة قوانين العقوبات فإنها لا تطبق في المجتمع كما ينبغي ولا تمنع الجرائم والانتهاكات، إلا إذا تحلّي الناس في ذلك المجتمع بالفضائل الأخلاقية والتزموا بالفضائل الإنسانية. (نفس المصدر، ص٢١٢). ومن الواضح أن قبل ذلك يجب أن تقوم القوانين الآنفة على أسس أخلاقية وإنسانية لتلبية الاحتياجات الروحية والنفسية والطبيعية للإنسان. وهذه هي النقطة المهمة والأساسية في منهج القرآن الكريم الذي ضم التعاليم الأخلاقية والتربوية في سلسلة أسباب أحكامه. وبالطبع فإن الحلقة المفقودة في عملية استنباط الأحكام العملية هي التي أهملها المفكرون المسلمون في عملية الاجتهاد.

ومع ذلك، لن يتم دعم التقاليد والقوانين الاجتماعية من الانتهاك والبطلان ما لم يتم بناءها على أساس الفضائل الأخلاقية والكرامة الإنسانية وأن تدعم من قبل قلوب الناس.

وكما أسلفنا، فإن الفضائل الأخلاقية وحدها لا تكفي لضمان سعادة المجتمع ودفع الناس نحو الأعمال الصالحة إلا إذا كانت قائمة على التوحيد، أي أن يكون الناس على هذا المعتقد أن العالم الذي يعتبر الإنسان جزءاً منه له إله واحد أزلي وأبدي، وقد وسع علمه كل شيء وقوته لا تخضع لأي قوة. الله الذي خلق كل الأشياء في أكمل نظام، دون أن يحتاج إلى أي منها، وسيجمع الجميع لفصل القضاء وتوفية الجزاء فيجازي المحسن بإحسانه والمسيء بإساءته، وسيخلد المحسن في النعيم ويخلد المسيء في الجحيم. (نفس المصدر).

لذلك لا يوجد أي قانون نافذ إلا بالإيمان الذي تحميه الأخلاق الحميدة وأنّ التوحيد أيضاً يكفل تلك الأخلاق، وحسب التعبير القرآني (ابراهيم/٢٤- ٢٦) قد جعل الإيمان بالله كشجرة لها أصل وهو التوحيد وهي شجرة إسعاد البشر التي تنمو العمل الصالح والأخلاق الحميدة وتجعل تلك الأغصان خصبة وتجعل المجتمع البشري يستفيد من تلك الثمار اليانعة. (الطباطبائي، ١٣٧٤، ج١١، ص٢١٠). ومن هذا المنطلق قد بنى القرآن الكريم أصول قوانينه على الفضيلة والأخلاق.

وقد ذكرنا آنفاً أن أساس كل تعاليم الإسلام يقوم على أساس الفطرة والطبيعة البشرية. لذلك، من الواضح أن القرآن الكريم باعتباره المصدر والمرجع الرئيسي للشريعة الإسلامية، قد بنى قوانينه أيضاً على التوحيد الفطري والأخلاق الغريزية الفاضلة، وبالتالي فهو يدعي أن التشريع وتدوين القوانين يجب أن ينبت على بذور الخلق والنواميس وتنمو وتنشأ من تلك النواميس. (نفس المصدر، ج١، ص٩٩).

ولكن الإسلام بنى سنته الجارية وقوانينه الموضوعة على أساس الأخلاق وبالغ في تربية الناس عليها لكون القوانين الجارية في الأعمال في ضمانها وعلى عهدتها فهي مع الإنسان في سره وعلانيته وخلوته وجلوته تؤدي وظيفتها وتعمل عملها أحسن مما يؤديه شرطي مراقب أو أي قوة تبذل عنايتها في حفظ النظم. (نفس المصدر، ج٤، ص١٧٥)

فمن هذا المنطلق إن القرآن الكريم (آل عمران/١٤٤ و ١٤٥ و الأحزاب/١٥ و ٢٣) مع مراعاة النقاط الأخلاقية في جميع الحقول الشخصية والاجتماعية، أنه إذا عم قوما بعتاب أو توبيخ وذم، وفيهم من هو بريء من استحقاق اللوم أو العتاب أو طاهر من دنس الإثم والخطيئة أن يستثنيه منهم ويخصه بجميل الذكر، ويحمده على عمله وإحسانه. (الطباطبائي،

١٣٧٤، ج٩، ص٢٩٨) كما قدّم القرآن الكريم نصائح في تعليماته وأحكامه للآخرين بمراعاة الأخلاق، والتي نذكر البعض منها بإيجاز فيما يلي:

- نصيحة لأولياء السفهاء حيث يجب أن يتعامل معهم بطريقة إنسانيّة. (نفس المصدر، ج٤، ص٢٧٤).
- نصيحة لأولياء الأيتام حيث يكون السلوك معهم مليئاً بالمحبة والأدب والسلوك الحسن. (نفس المصدر، ص٢٧٨).
- بالإضافة إلى التوصية بالزواج المملوكين من العبيد، يذكرنا القرآن الكريم أن الرقيق إنسان كالآخرين، ومن حيث الإنسانية والمعايير الإنسانية فهم لا يختلفون عن بعضهم البعض، ولا يتميزان في ما به يصير الإنسان واجدا لشئون الإنسانية. (نفس المصدر، ص٤٤٢).
- إنّ القرآن الكريم في قضيّة الأخلاق الزوجية، ينصح الرجال ألّا يغرنهم ما يجدونه من القوة والشدة في أنفسهم فيظلموهن بالاستعلاء والاستكبار عليهن. (نفس المصدر، ص٥٤٦).
- قد أمر القرآن الكريم الرجل أن يعاشر زوجته بالمعروف أو يسرّحها بمعروف وإحسان، وقد نهى الرجل أن يرجع إلى زوجته بنيّة إيذاء زوجته في الطلاق الرجعي. (نفس المصدر، ج٢، ص٣٤٩ و ٣٥٠).

عواقب تجاهل الجانب الأخلاقي في أحكام الشريعة الإسلامية:

في النظرة التاريخية، إن جزءاً مهماً من متاعب وأضرار المجتمعات الإسلامية ناجمة عن نظرة أحادية الجانب للمفكرين المسلمين تجاه تعاليم الإسلام وإهمال المنهج الشامل لتعاليم القرآن الكريم. إن العواقب الضارة لمثل هذه النظرة غير الكاملة وغير الكافية لتعاليم الدين جعلت أصحاب كل من المكاتب منها مكتب الكلام والفلسفة والتصوّف والعرفان والفقه يحكمون على بعضهم البعض ويقومون بتكفير الجانب الآخر. (الإمام الخميني، ١٣٧٦، ج٣، ص٢٢١). بالإضافة إلى ذلك، فإن النتيجة الطبيعية لمثل هذه النظرة الأحادية الجانب للتعاليم الدينية أن ينحصر الدين الإسلامي بكامله في الفقه أو الأخلاق أو الفلسفة. (نفس

المصدر، ص٢٢٤). وبالتالي، فقد ندد الإمام الخميني مراراً هذا الرأي غير المكتمل (نفس المصدر، ص٢٢٢ و ج٨، صص٥٣٠ و ٥٣١). ويري أن الفقهاء والعرفاء والفلاسفة لا ينبغي لهم أن يقدّموا أنفسهم بأنهم علماء الإسلام من خلال هذه النظرة أحادية الجانب، بل من يهتم بجميع جوانب الإسلام ولديه معرفة كاملة يمكنه أن يدعي أنه عالم إسلامي حقيقي. (نفس المصدر، ج٨، ص٥٣١).

على كل حال، يفهم من مضمون بعض آيات القرآن الكريم (البقرة/٢٢٩) عدم جواز التفريق بين الفقه والتعاليم الأخلاقية، ولذلك يرى علامه الطبطبائي أنه لا يكفي مجرد اتباع الفقه والتوقف عن الإنفاق على مظاهر الدين، ويؤكد على ذلك. يكفي للممارسة، فبحسب مظاهر الدين وعدم مراعاة روحه، فهو يبطل مقاصد التشريع ويخرب مقصد الدين، لأن الإسلام دين عمل وجهد وليس دين أقوال و الافتراضات. وهو يعتبر المسلمين اليوم سبب الانحدار الأخلاقي والثقافي لأنهم راضون عن أداء الشعائر الخارجية للأحكام.

وربما استشعر من بعض آيات القرآن الكريم عدم جواز التفرقة بين الاحكام الفقهية والاصول الاخلاقية، والاقتصار في العمل بمجرد الاحكام الفقهية والجمود على الظواهر والتقشف فيها، فإن في ذلك إبطالا لمصالح التشريع وإماتة لغرض الدين وسعادة الحياة الانسانية، فإن الاسلام كما مر مرارا دين الفعل دون القول، وشريعة العمل دون الفرض، ولم يبلغ المسلمون إلى ما بلغوا من الانحطاط والسقوط إلا بالاقتصار على اجساد الاحكام والاعراض عن روحها وباطن أمرها. (الطباطبائي، ١٣٧٤، ج٢، ص٣٥٣) وبالرجوع إلى آيات القرآن الكريم (البقرة/٢٣١) تتضّح هذه الحقيقة. (الطباطبائي، ١٣٧٤، ج٢، صص٣٥٥ و ٣٥٦).

وهذا هو الفارق الأساسي في الهدف من التشريع البشري والتشريع الإلهي إذ نرى هؤلاء الباحثون يبنون نظرهم على تحول الاجتماع مع الغاء المعنويات من معارف التوحيد وفضائل الاخلاق، فكلمتهم جامدة على سير التكامل الاجتماعي المادي العادم لفضيلة الروح. (نفس المصدر، ج١، ص٩٩). لذلك، إنّ الهدف والجانب المشترك لجميع القوانين الحالية في عصرنا الراهن يقوم على أساس لذائذ الحياة المادية والدنيوية، والتي تعتبر المستوى النهائي للسعادة البشرية والإسلام لا يرضي لذلك ولا يعدّ ذلك سعادة بل نطاقها أوسع وتشمل الإستمتاع من مواهب الدنيا وسعادة الآخرة، ولكن الحياة الحقيقية والأبدية

هي حياة الآخرة. طبعاً من وجهة نظر الإسلام لا تتحقّق سعادة الحياة والآخرة إلا في ظل الفضائل الأخلاقية وتزكية الروح من جميع الرذائل، إذ إن كمال هذه الفضائل لا يمكن إلا أن يتمّ تحقيقها في الحياة الاجتماعية الصالحة. المجتمع الذي يعتمد على عبودية الله سبحانه وتعالى والخضوع لربوبيته كما ويعتمد أيضاً على التفاعل البشري القائم على العدالة الاجتماعية. (نفس المصدر، ج ٤، صص١٧١ و ١٧٢). وكما ذكرنا آنفاً، فهو يدعي أن التشريع وتدوين القوانين يجب أن ينبت على بذور الخلق والنواميس وتنمو وتنشأ من تلك النواميس. (نفس المصدر، ج١، ص٩٩).

وفقاً لهذه النظرية، يرى دين الإسلام أن هذه الأخلاق لا تتم ولا تكمل إلا بحياة اجتماعية صالحة معتمدة على عبادة الله سبحانه والخضوع لما تقتضيه ربوبيته ومعاملة الناس على أساس العدل الاجتماعي أخذ الغاية التي يتكون عليها المجتمع البشري ويتوحد بها دين التوحيد ثم وضع القانون الذي وضعه على أساس التوحيد، ولم يكتف فيه على تعديل الإرادات والأفعال فقط بل تممه بالعباديات وأضاف إليها المعارف الحقة والأخلاق الفاضلة.

ثم جعل القرآن الكريم ضمان إجرائها في عهدة الحكومة الإسلامية أولا، ثم في عهدة المجتمع ثانيا، وذلك بالتربية الصالحة علما وعملا والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ومن أهم ما يشاهد في هذا الدين ارتباط جميع أجزائه ارتباطا يؤدي إلى الوحدة التامة بينها بمعنى أن روح التوحيد سارية في الأخلاق الكريمة التي يندب إليها هذا الدين، وروح الأخلاق منتشرة في الأعمال التي يكلف بها أفراد المجتمع، فالجميع من أجزاء الدين الإسلامي ترجع بالتحليل إلى التوحيد، والتوحيد بالتركيب يصير هو الأخلاق والأعمال، فلو نزل لكان هي ولو صعدت لكانت هو ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ (الفاطر/١٠) (الطباطبائي، ١٣٧٤، ج٤، ص١٧٢).

إنّ حقيقة القوانين العامة سواء كانت إلهية أو بشرية ليست إلا صوراً ذهنية في أذهان الناس وعلوما تحفظها الصدور وإنما ترد مورد العمل وتقع موقع الحس بالإرادات الإنسانية تتعلق بها، فمن الواضح أن لو عصت الإرادات لم توجد في الخارج ما تنطبق عليه القوانين، وإنما الشأن فيما يحفظ به تعلق هذه الإرادات بالوقوع (نفس المصدر، ص١٧٣). بمعني آخر، إنّ القانون يفهم عندما يتعلق بالالتزام، وليس للقانون المكتوب على

الورق الكفاءة والأثر دون الأساس وقبول اجتماعي. (رضا قلي، ١٣٧٧، ص٣٩). لذلك، من المهم أن يتم عملاً وتكون إرادة الناس والتزامهم جزءاً من حدوث تلك القوانين وتنفيذها حتى يجد القانون معنى حقيقياً.

هذا على الرغم من هذه الحقيقة أن السمة الرئيسة أو السمة الوحيدة للقوانين التي تم تدوينها في الحضارة الغربية في عصرنا الراهن هي أن تصرفات الناس وسلوكياتهم تتم وفقاً لإرادة الأغلبية، وهذا أيضاً أساس تدوين القوانين. لكن لا يوجد ضمان تنفيذي لذلك. فمهما كانت الإرادة حية شاعرة فاعلة جرى بها القانون. لكن في أوقات الأزمات، يُنسى القانون. بالإضافة إلى ذلك، في الظروف العادية، يحكم القانون في هذه المجتمعات بشكل ظاهري فقط ويمكنه منع بعض الانتهاكات والاعتداءات. ولكن في الحوادث التي لا سبيل للقوة المجرية على الوقوف عليها كالجنايات السرية أو لا سبيل لها إلى بسط سيطرتها عليها كالحوادث الخارجة عن منطقة نفوذها ففي جميع هذه الموارد لا تنال الأمة أمنيتها من جريان القانون وانحفاظ المجتمع عن التفاسد والتلاشي. (الطباطبائي، ١٣٧٤، ج٤، ص١٧٣).

وليس ذلك أعني انتقاض القوانين وتفاسد المجتمع وتلاشيه إلا لأن مجتمع الغرب لم يهتم بالسبب الحافظ لإرادات الأمة على قوتها وسيطرتها وهي الأخلاق العالية إذ لا تستمد الإرادة في بقائها واستدامة حياتها إلا من الخلق المناسب لها كما بين ذلك في علم النفس. فعلى سبيل المثال، الشخص الذي يتمتع بشخصية الشجاعة، فمن الطبيعي أن تكون إرادته أقوى من إرادة الشخص الذي ليس لديه هذه الميزة، أو الشخص الذي يمتلك ميزة التواضع، فإن إرادته في الحب أقوى من إرادة الشخص الذي يعاني من الغطرسة. إنه نفس الشيء في الحالة المعاكسة. إن إرادة الشخص الأكثر جبناً أو متعجرفاً لقبول الاضطهاد والقمع أقوى من إرادة الشخص الشجاع والمتواضع. (نفس المصدر، صص١٧٣ و ١٧٤). لذلك، عندما لا يقوم المجتمع وقوانينه لأي سبب من الأسباب على أسس أخلاقية وتضمحل الصفات الحميدة والفضيلة من المجتمع، فلا توجد هناك إرادة لتطبيق القانون. ومن ناحية أخرى، فلو لا استقرار السنة القائمة في المجتمع واعتماد القانون الجاري فيه على أساس قويم من الأخلاق العالية كانت كشجرة اجتثت من فوق الأرض ما لها من قرار. وعلى العكس من ذلك، إذا لم يكن الأمر كذلك، فستبقى شجيرة شائكة ستقتلع آجلاً أو عاجلاً وتتعرض للرياح والأحداث. (نفس المصدر، ص١٧٤).

نعم تعتني المعارف العمومية في هذه الممالك بتربية الناس على الأخلاق المحمودة وتبذل جهدها في حض الناس وترغيبهم إليها لكن هنا تناقض واضح في أفعالهم وسلوكهم، لأن هذه الأخلاق وتعاليمها كقوانينهم لا يعتبر إلّا وهماً في أعين أولئك الذين لا يريدون أي قيود أمام توسع ثقافتهم الإباحية. ولذلك فمن الواضح ألا ينفعهم ذلك شيئا. (نفس المصدر، صص١٧٤ و ١٧٥). أما أولا فلأن المنشأ الوحيد لرذائل الأخلاق ليس إلا الإسراف والإفراط في التمتع المادي والحرمان البالغ فيه، قد أعطت القوانين للناس الحرية التامة فيه فأمتعت بعضا وحرمت آخرين فهل الدعوة إلى فضائل الأخلاق والترغيب عليها إلا دعوة إلى المتناقضين أو طلبا للجمع بين الضدين؟

ثانياً؛ لا تزال مجتمعات حكام الغرب ومفاوضاتهم تبالغ في اضطهاد المجتمعات الضعيفة ودحض حقوقهم، والتمتع بما في أيديهم، واسترقاق نفوسهم، والتوسع في التحكم عليهم ما قدروا، والدعوة إلى الصلاح والتقوى مع هذه الخصيصة ليست إلا دعوة متناقضة لا تزال عقيمة. (نفس المصدر، ص١٧٥).

وهذا على الرغم من هذه الحقيقة أن نظرة سطحية لآيات القرآن الكريم، كما ذكرنا مراراً، تبيّن لنا أن الإسلام يشرع قوانينه على أساس الأخلاق ويركز بشكل صارم على تثقيف الناس بناءً عليها.

لذلك فقد اهتم القرآن الكريم في اتجاهاته العامة بالقيم والفضائل كأساس لتشريع قوانينه، وقد سلك الطريق في عرض أحكامه على هذا النحو أن يخلق الفضائل في جميع العلاقات الفردية والإجتماعية.

لذلك، إنّ الأخلاق في دين الإسلام تضمن القوانين العملية والتنفيذية وهي المسؤولة عنها. ومن الطبيعي أن تكون الأخلاق موجودة في كل مكان مع الإنسان، وبالتالي فإن الرجل المسلم الملتزم بأوامر الإسلام يؤدي واجبه في جميع المجالات. (نفس المصدر، ص١٧٤).

نتيجة البحث:ـ

بتلخيص المناقشات التي أثيرت حول العلاقة بين آيات الأحكام والأخلاق في القرآن الكريم، وخاصة من وجهة نظر العلامة الطباطبائي، نستخلص النقاط التالية:

تعتبر الأخلاق سلسلة من الخصائص المكتسبة والتقديرية، وهي شيء ثابت ومطلق وعام ودائم تتعامل مع الملكات البشرية بهدف إتقان السعادة العلمية والعملية للإنسان.

إنّ الضوابط الأخلاقية للقرآن الكريم قد تمّ بناءها على الحقائق، ويشمل نطاقها جميع الأعمال البشرية، ويعتبر معيار تفوق أتباع الشرائع السماوية هو كميّة ممتلكاتهم وأفعالهم، وتمسكهم بتعاليمهم الأخلاقية لتلك الشرائع.

في وجهة نظر العلامة الطباطبائي، إن منافع المصلحة الذاتية ومفاسدها تعتبر من أساسيّات الأحكام القرآنية، وبالتالي فإن الاسم واللقب لا يعتبرا أمراً مهمّاً في التعاليم القرآنية مضمون الأحكام ومعاييرها تعتبر أمراً مهماً. ولايتمتع الناس بفوائد هذه التعاليم إلاّ عندما يتقلّدونها حقاً ويتسمون بالتدين، فمن هذا المنظور تتضح العلاقة بين الأخلاق والقواعد وضرورة العلاقة بينهما. كما في منهجية القرآن الكريم، تختلط قواعده الفقهية بالمسائل الأخلاقية، وتتدفق روح التوحيد والتقوى والطهارة كشرط المسبحة في جميع القواعد والنتائج ومبادئها الرئيسة والفرعية.

لذلك، مهما كان تعريفنا للمعتقدات والقضايا الأخلاقية والأحكام كمجموعة من تعاليم الدين الإسلامي، فلا ينبغي أن نتخيل هذه التعاليم على أنها تعاليم منفصلة بعضها عن بعض. إن هذه النظرة إلى التعاليم الإسلامية لا تشرح حقيقة معتقدات الإسلام وأخلاقه وقواعده فحسب، ولا تقود الإنسان المسلم إلى أهداف وغايات هذه التعاليم فحسب، بل إنّها تتفق أيضاً بطريقة القرآن الكريم وحياة الرسول i .

في منظور العلامة الطباطبائي، مهما كانت العادات والأعراف الاجتماعية عادلة، ومهما كانت قوانين العقوبات صارمة، فلن يتم تطبيقها في المجتمع كما ينبغي، ولن تمنع الانتهاكات، إلا إذا كان النّاس في ذلك المجتمع يتحلّون بالفضائل الأخلاقيّة ويتمسكون بالفضائل الإنسانية. ومن الواضح أنه قبل ذلك يجب أن تقوم تلك القوانين المذكورة على أسس أخلاقية وإنسانية لتلبية الاحتياجات الروحية والنفسية والطبيعية للإنسان. كما يعتقد العلامة الطباطبائي أن أساس الشريعة الإسلامية يقوم على الأخلاق. وهذه هي النقطة المهمة والأساسية في منهجية القرآن الكريم التي لا يكترث بها في عملية استخلاص القواعد العملية للإسلام. وقد دلت بعض الآيات القرآنية على أنه لا يكفي مجرد اتباع الأحكام

الفقهية والتزمّت على مظاهر الدين بل لا يجوز الفصل بين الأحكام الفقهية والفضائل الأخلاقية. لذلك، سواء في عملية استخلاص الأحكام أو في عملية تنفيذها، فإن الاكتفاء بظواهر الدين وعدم احترام روحه يبطل مقاصد التشريع ويقضي على هدف الدين. وإنّ النتيجة المؤذية لذلك هي أن التدهور الثقافي والانحدار الأخلاقي اللذان أصاب بهما المسلمون في عصرنا الراهن يرجع إلى أنّ المسلمين قد اكتفوا بأداء الشعائر الظاهرية للأحكام ولم يدركوا روح الدين وأموره العميقة. مع أنّ روح التوحيد تتدّفق في الفضائل التي يدعو إليها الإسلام، كما تسري روح الأخلاق الآنفة الذكر في الأعمال التي كلف الناس أن يقوم بها. وبالتالي، إذا انتهت عملية الاجتهاد واستخلاص الأحكام بفتوى تعارض الأخلاق، فلا يجوز أن تنسب هذه الفتوى إلى الله سبحانه وتعالى والنبي i .

قائمة المصادر والمراجع

إن خير مانبتدىء به القرآن الكريم

أولاً - المصادر الفارسية:

١. جوادي آملي، عبدالله، مقدمه ترجمه تفسير الميزان، مترجم سيد محمد باقر موسوي همداني، ج١، چاپ پ نجم، قم، دفترانتشارات اسلامي جامعه مدرسين قم، ١٣٧٤ش.

٢. خميني، روح الله، صحيفه امام، ج٣ و ٨، چاپ دوم، تهران، موسسه تنظيم و نشر آثار امام خميني(ره)، ١٣٧٦.

٣. رضا قلي، على، جامعه شناسي نخبه كشي، چاپ ششم، تهران، نشر ني، ١٣٧٧ش.

٤. الطباطبائي، محمدحسين، ترجمه تفسير الميزان، مترجم، سيد محمد باقر موسوي همداني، ج١ و ٢، ٤، ٥، ٩، ١١، و ١٨، قم، دفتر انتشارات اسلامى، ١٣٧٤ش.

٥. مطهري، مرتضي، مجموعه آثار شهيد مطهري، ج٢، ١٦، ٢٢، ٢٣ و ٢٥، تهران، صدرا، ١٣٧٦ش.

٦. محقق داماد، سيد مصطفي، دريغا اخلاق، دريغا اجتهاد!، روزنامه اطلاعات، سال نود و ششم، شنبه ٢٣ بهمن ١٤٠٠.

٧. هاشمي شاهرودي، سيد محمود، فرهنگ فقه مطابق مذهب اهل البيت d ، ج ٥، قم، موسسه دائرة المعارف فقه اسلامي بر مذهب اهل البيت d ، ١٣٨٢ش.

ثانياً - المصادر العربية:

٨. الخليل بن احمد، العين، گردآورنده محسن آل عصفور، ج٣، قم، موسسه دارالهجرة، ١٤٠١ق.

٩. الراغب الأصفهانى، حسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، تحقيق صفوان عدنان داودي، دمشق بيروت، دارالعلم الدار الشامية، ١٤١٢ق.

١٠. الشاذلي، سيد بن قطب بن ابراهيم، ام كتاب: في ظلال القرآن، ج٦، بيروت - قاهره، ١٤١٢ق.

١١. الطبرسي، الفضل بن الحسن، تفسير جوامع الجامع، ج٤، تهران، دانشگاه تهران و مديريت حوزه علميه قم، ١٣٧٧ش.

١٢. الطريحي، فخرالدين، مجمع البحرين، تحقيق، سيد احمد حسيني، ج٦، چاپ سوم، تهران، كتابفروشي مرتضوي، ١٣٧٥ش.